

## إشارات إلى عصر سلام مختلف

ولكن التسوية الأميركية - الإيرانية في العراق ستكون مختلفة هذه المرة. لن تريح الأحزاب الدينية التابعة لإيران ولن تنصهر المشهد السياسي وسيكون وجودها هامشيا في مجلس النواب. ليس ذلك استحقاقا انتخابيا نزيها فالشعب لم يعد قادرا على الاستمرار في العيش في ظل وجود أي رمز أو إشارة دينية، لكنه استحقاق هو جزء من الإبقاء على شيء غير مؤثر من الوجود الإيراني في المنطقة في هذه المرحلة على الأقل.

تمهد السعودية من خلال استقبالها لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إذا مرحلة جديدة سيعيشها العراق، ولأنها لن تكون مرحلة رخاء وترق فسيكون دور المملكة ضروريا، ذلك لأن إيران وهي مُلزمة الخراب وراعيته ستدير ظهرها للعراق كجزء من تسوية سيعاد من خلالها الاعتبار إلى دول عانت من الفوضى عبر سنوات طويلة من اختلال معادلات القوة ولم تزدها إيران إلا اضطرابا وكابة.

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

حين قررت المملكة العربية السعودية استقبال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ومن ثم توقيع اتفاقات ثنائية مع العراق فإن ذلك لا يعود إلى رهان القيادة السعودية على أن الحكومة العراقية ستكون قادرة على حماية الاستثمارات السعودية بعد الشروع بتنفيذها.

الأمر ليس كذلك تماما وهو ما يمكن النظر إليه من زاويتين. زاوية الأمن القومي العربي الذي صار في وضع يرثى له بعد خروج دولتين مهمتين كالعراق وسوريا من معادلات القوة الإقليمية، وهو ما لا يمكن استعادته إلا من خلال خطوات شجاعة ومتعددة تفوق ما يسمح به الواقع. وزاوية التحولات التي يمكن أن تشهدا المنطقة بعد أن تصل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى قرار نهائي في ما يتعلق بالمسألة الإيرانية التي لم تعد تحتل التاجيل.

تلك المسألة لا تقلق الإدارة الأميركية بطريقة ضاغطة لولا أن إسرائيل قد اعتبرتها واحدة من أهم التحديات التي يمكن أن تهدد أمنها واستقرارها. ولأن الإسرائيليين عرفوا بتضخيم قدرات أعدائهم، فقد اعتبروا تلك العقدة التي تآبى على الحل السلمي العاجل ذات أبعاد مصيرية.

هي كذلك بالنسبة إلى العرب أكثر مما تكون بالنسبة إلى الإسرائيليين. ذلك لأن إيران يمكن أن تقدم عروضاً مغرية وليئة لإسرائيل، عروضاً تنطوي على الكثير من التنازلات غير المتوقعة ولكنها لن تلتفت إلى العرب بشيء من الرغبة في التفاهم. ما من لغة إيرانية يمكن توجيهها إلى العرب، ذلك أمر لا نقاش فيه وهو مدعاة لاتخاذ موقف عربي حاسم.

القيادة السعودية تدرك أن الخطر الإيراني يمكن أن يباغتها من جنوبها وشمالها على حد سواء. وإذا ما كانت المشكلة الحوثية معروضة على المائدة الدولية، فإن مشكلة الميليشيات التابعة للحرس الثوري الإيراني في العراق يمكن حصرها بالاهتمام الأميركي الذي لم تتسع دائرته أبعد من تصريحات عابرة تتعلق بأمن السفارة الأميركية في بغداد والقوات الأميركية التي تعمل في القواعد العراقية.

تتعامل الإدارة الأميركية مع الوضع الأمني في العراق كما لو أنه لا يزال تحت سيطرتها، متى كان كذلك أو لم يكن كذلك؛ يبدو ذلك السؤال مغرزا أو أنه ينطوي على قدر كبير من الجهل.

فهل راهنت المملكة العربية السعودية على مستقبل الكاظمي في الحكم وبالأخص أن موعد الانتخابات التشريعية بات قريبا؛ لننذكر دائما أن الكاظمي لا يمثل أحدا. صفة يمكن أن تحسب له مقارنة بالولايات السياسية المتضاربة في العراق. في كل الانتخابات حول العالم يمكن انتظار المفاجآت. هناك دائما هامش للمفاجآت التي تشكل انقلابا في المعادلات، إلا في العراق فإن كل شيء محسوب ومُهد له بشكل مسبق.

## الفساد في قلب الصراع السياسي في تونس

### صنّاع القرار يثيرون الملفات حسب مقتضيات التموقع والمصالح



الفساد.. ورقة ضغط ضد خصوم الحكم

في المقام الأول تتم على أساسها المياديات الحزبية والابتزازات السياسية حسب المصالح والأهداف. وقالت القاضية كلثوم كئو الرئيسية السابقة لجمعية القضاة التونسيين في تصريح لـ "العرب" إن "مقاومة الفساد تكون بعدة أشكال وليس فقط بالشكل القضائي، وأن هناك العديد من الملفات وضعت على أنظار القضاء". لافتة إلى أن "تعاطي القضاء مع عدة ملفات فيه الكثير من اللبس".

وأضافت "لقد أحيلت العديد من القضايا على القضاء لكن لم يقع التطرق إليها بعد". وبيّنت أن "هذه القضايا تثار خصوصا عند الاحتجاجات (الأميين) والجمارك وصفقات اللوبيات) على غرار ملف النفايات الإيطالية".

وأشار إلى أن "تونس صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي تلتزمها بذلك لكن لم نرَ إبطارا قانونيا لتنفيذها".

ونص الفصل 130 من الدستور التونسي لسنة 2014 على ضرورة إرساء هيئة للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد. وجاء هذا التنصيص الدستوري ليؤكد وجود هيئة وطنية لمكافحة الفساد التي تم إحداثها سنة 2011.

لكن الهيئة لم تكن بمنأى عن الاتهامات بالإصطفاف وراء أطراف بعينها، حيث وقع التشكيك في مصداقيتها.

وسا يثير الانتباه هو تغيير موقف رئيس هيئة مكافحة الفساد، فبعد تأكيده وجود شبهات فساد تحوم حول الوزراء الأربعة الذين اقترحهم هشام المشيشي في التعديل الوزاري الأخير تراجع عن موقفه، وهو ما رجح مراقبون أن تكون وراءه ضغوط سياسية على الهيئة.

وأكدت الهيئة في مارس الماضي أنه "خلاف لما نسب خطأ في تصريح إعلامي لرئيس الهيئة عماد بوخرين تأكيده وجود شبهات فساد تحوم حول وزراء ومقترحين للحكومة، أن تذكر بما صرح به بوخرين حرفيا وهو كالاتي الفصل 47 يمنعتنا من تقديم المعطيات".

وذكرت الهيئة في بيان لها "أنه وطبقا لأحكام الفصل 47 من القانون والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية، تحجر إحالة المعطيات الشخصية إلى الغير دون الموافقة الصريحة للمعني بالأمر".

وكان الرئيس سعيد رفض الموافقة على تعيين أربعة وزراء رشحهم المشيشي في تعديل وزاري قائلا إن لكل منهم شكلا محتملا من تضارب المصالح. وترى أطراف حقوقية وقضائية أن ملفات الفساد أصبحت مناورة سياسية

وصادقت تونس على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في نوفمبر 2016. كما صادقت في 2019 على الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد التي تم تقديمها منذ سنة 2016 مع طلب استعجال النظر.

حد الآن بالرغم من وجود هيئة مكافحة الفساد ووزارة كاملة في السابق. وتابع في تصريح لـ "العرب" أن "كل الأحزاب رفعت شعارات مكافحة الفساد، لكن وقع التغاضي عن ذلك وتجاهله في أحيان كثيرة".

ورأى أن "محرابة الفساد باتت مسألة ظرفية، وحين تثار مشكلة فساد يتم الركوب على الحدث". وتابع بوعسكر "مرت عشر سنوات ولم نصل إلى أي نتيجة، نحن نرفع الشعارات منذ 2011 دون تحقيق أي نتيجة تذكر".

وأوضح الدراسة أن "28.5% في المئة من المستطلعين تعرضوا على الأقل مرة واحدة لحالة فساد عام 2020، وهذا يمثل تحديا كبيرا في طريق تنمية ثقة المواطنين في المؤسسات العامة خلال عملية التحول الديمقراطي بتونس".

ويعرّض المراقبون عدم تحقيق الحكومات نتائج ناجعة في الحرب ضد الفساد إلى استغلاله كورقة في الممارك الدائرة بين النخبة الحاكمة في البلاد، وتم استغلال هذا الملف بشكل انتقائي لإضعاف نفوذ الخصوم على الساحة السياسية.

واستحضر هؤلاء كيف وقع توظيف مكافحة الفساد كشعار سياسي لحكومة يوسف الشاهد (2016 - 2019) بهدف تقوية شعبيته من جهة واستهداف خصومه من جهة ثانية.

وقامت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

وأفاد فاروق بوعسكر نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن "الجميع يتحدث عن مقاومة الفساد فيما لا توجد أي نتيجة تذكر إلى

وكانت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

وأفاد فاروق بوعسكر نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن "الجميع يتحدث عن مقاومة الفساد فيما لا توجد أي نتيجة تذكر إلى

وكانت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

بات الفساد في قلب الصراع السياسي الدائر في تونس بين الرئاسات الثلاث، حيث يتعمد صنّاع القرار في البلاد إثارة ملفات الفساد كورقة ضغط ضد الخصوم وحسب مقتضيات التموقع وحساباتهم السياسية الضيقة، وبوسط هذا المناخ المأزوم تتضائل آمال التونسيين في التخفيف من هذه الآفة التي تلقي بظلالها على واقعهم المعيشي والاقتصادي.

ومع ذلك يعتبر أغلب التونسيين أن الفساد ما زال منتشرًا بشكل مرتفع منذ عام 2011 وإلى غاية نهاية العام الماضي. وفي دراسة حديثة تتعلق بمفهوم الفساد في تونس لسنة 2020 نشرتها الهيئة التونسية لمكافحة الفساد (دستورية مستقلة) فإن "أكثر من 80 في المئة من المستطلعين يرون أن تأثير الفساد سلبي، فيما اعتبر 87.2 في المئة منهم أنه ارتفع خلال العام الماضي".

وأوضحت الدراسة أن "28.5% في المئة من المستطلعين تعرضوا على الأقل مرة واحدة لحالة فساد عام 2020، وهذا يمثل تحديا كبيرا في طريق تنمية ثقة المواطنين في المؤسسات العامة خلال عملية التحول الديمقراطي بتونس".

ويعرّض المراقبون عدم تحقيق الحكومات نتائج ناجعة في الحرب ضد الفساد إلى استغلاله كورقة في الممارك الدائرة بين النخبة الحاكمة في البلاد، وتم استغلال هذا الملف بشكل انتقائي لإضعاف نفوذ الخصوم على الساحة السياسية.

واستحضر هؤلاء كيف وقع توظيف مكافحة الفساد كشعار سياسي لحكومة يوسف الشاهد (2016 - 2019) بهدف تقوية شعبيته من جهة واستهداف خصومه من جهة ثانية.

وقامت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

وأفاد فاروق بوعسكر نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن "الجميع يتحدث عن مقاومة الفساد فيما لا توجد أي نتيجة تذكر إلى

وكانت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

وأفاد فاروق بوعسكر نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن "الجميع يتحدث عن مقاومة الفساد فيما لا توجد أي نتيجة تذكر إلى

وكانت حكومة الشاهد بمحاولات لإيقاف العديد من المشتبه فيهم بالفساد، لكن البعض اتهمها بـ "الانتقائية".

خالد هودي  
صحافي تونسي

تونس - تحولت مكافحة الفساد إلى ورقة ضغط في الصراع السياسي بتونس، حيث تسارع مكونات المشهد السياسي باستعمالها كمنافسة ضد الخصوم في ظل احتدام المعركة حول الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث وتواصل التجاذبات بين رؤوس السلطة، ما يعني أن إثارة هذا الملف من قبل صنّاع القرار تتم حسب ما تقتضيه فرضيات وحسابات متوقعهم في الحكم.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن رئيس الهيئة التونسية لمكافحة الفساد عماد بوخرين قوله إن "الهيئة تمتلك ملف فساد من الحجم الثقيل سيتم الكشف عن تفاصيله قريبا"، مشيرا إلى أنه "يهم أشخاصا نافذين في البلاد"، لافتا إلى أن "الهيئة تحصلت مؤخرا على عدد من الأدلة وستتم إحالتها على القضاء".

ورفض بوخرين الإفصاح عن المزيد من التفاصيل بخصوص الملف بسبب سرية الأبحاث، فيما ربط متابعون توقيت إثارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين المواضيع التي لم تكن تطرح في تونس بطريقة مباشرة قبل ثورة يناير 2011 إشارة هذه الملفات بصراع النفوذ الدائر بين الرئاسة والحكومة والبرلمان.



العراق يعود إلى محيطه العربي